

أثر كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

رحالي بلقاسم¹، بوعافية سمير²¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج - belkacem.rahali@univ-bba.dz² جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج - samir.bouafia@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/09 تاريخ القبول: 2022/12/12 تاريخ النشر: 2022/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وقياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018، وذلك حسب نموذج Saint- Louis والذي يربط التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات الحالية والسابقة في كل من متغيرات السياسة النقدية ومتغيرات السياسة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، كما بينت معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ Engle و Granger الأثر الإيجابي لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وأن تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أكبر من تأثير السياسة المالية. في حين بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الناتج المحلي الإجمالي يحتاج لمرور 03.47 سنة لاستيعاب كامل الصدمة أو التغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق العام والكتلة النقدية.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، أثر.

تصنيفات JEL: F43, E52, E62

Abstract:

This study aims to test and measure the impact of monetary and fiscal policy on economic growth in Algeria for the period 1990-2018, according to the Saint-Louis model. Which relates changes in gross domestic product to current and past changes in monetary policy variables and fiscal policy variables?

The study concluded that there is a relationship between the long-term study variables and the long-term co-integration equation of Engle and Granger showed the positive impact of monetary and fiscal policy on economic growth, and that the impact of long-term monetary policy is greater than the effect of fiscal policy. While the results of the error correction model showed that the GDP must spend 03.47 years to fully absorb the shock or the changes that occur both in government spending and in the money supply.

Keywords: fiscal policy; monetary policy; economic growth; impact

Jel Classification Codes: E62; E52; F43

1. مقدمة:

تعد السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تبنى على أساسها اقتصاديات الدول، ومع ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية التي رافقتها مشكلات اقتصادية حادة كالكساد والتضخم والكساد التضخمي، ظهرت معها مختلف النظريات الاقتصادية التي جاءت بها مختلف المدارس الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلات، بالاعتماد على توجيه أدوات كل من السياستين المالية والنقدية لمعالجة آثار هذه الصدمات، وقد اكتمل هيكل السياستين في الفكر الاقتصادي المعاصر فأصبحت جميع دول العالم تعتمد عليهما لتحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية، خاصة ما تعلق بالنمو الاقتصادي الذي يرأس الأهداف المنشودة.

وفي هذا الصدد فقد دار جدار كبير بين مختلف المفكرين الاقتصاديين في تحديد أي السياستين أكثر فعالية على النمو الاقتصادي، وهو ما انعكس في ظهور عدة نماذج قياسية لعل من أبرزها نموذج Saint-Louis التي يرى مؤيدوه ومن أبرزهم ميلتون فريدمان أن السياسة النقدية أكبر تأثيرا من السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي. والجزائر كغيرها من الدول تحتاج لمثل هذه السياسات الاقتصادية لأجل النهوض باقتصادها بتحقيق معدلات نمو مرتفعة والتحكم في التضخم، وتقليص فجوة العمالة وتحقيق التوازن الخارجي، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول قياس أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج Saint-Louis. من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول معالجة الإشكالية التالية:

كيف أثرت كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

فرضيات الدراسة:

✚ يمكن نموذج Saint-Louis من قياس تأثير كل من السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

✚ تؤثر السياسة المالية بدرجة أكبر على النمو الاقتصادي من السياسة النقدية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى:

✚ التعرف وتحليل تطور مسار السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

✚ قياس مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

دراسة طهراوي وجوادي (2019): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكونات معادلة سانت لويس من خلال دراسة تأثير كل من السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن تطبيق معادلة سانت لويس على الاقتصاد الجزائري أظهرت فعالية أكبر للسياسة النقدية بواسطة الكتلة النقدية من السياسة المالية من خلال أداة الإنفاق الحكومي خاصة على المدى القصير. (جوادي، 2019)

دراسة يخلف وفرج (2015): تهدف هذه الدراسة إلى قياس فعالية السياسة النقدية والمالية باستخدام نموذج سانت لويس على الاقتصاد الليبي للفترة (1985-2012)، وكانت نتيجة الدراسة أن كلا السياستين لهما تأثير على الاقتصاد الليبي، إلا أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية. (الاصفر، 2015)

دراسة بشيشي ومجلى (2017) حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل أداء كل من السياستان النقدية والمالية خلال الفترة المذكورة ودراسة أثرهما على النمو الاقتصادي، وذلك حسب نموذج سانت لويس. وقد بينت الدراسة أن تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أقل من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر، وبالتالي فإن الملاحظ أن هناك علاقة طردية ومرتبعة لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، ومن خلال نموذج انجل غرانجر يتأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو. (مجلى، 2017)

دراسة الهيتي وفخر الدين (2012) يهدف البحث إلى دراسة فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الأردني، حيث أسفرت الدراسة عن عدة نتائج، أهمها أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية، فالزيادة في منحني عرض النقود أدى إلى انتقال منحنى LM نحو الأعلى معززا بذلك ارتفاع في الطلب الكلي الناتج عن الزيادة في عرض النقود والذي ينتج عنه زيادة في الناتج ومن ثم الأسعار فيما إذا كان الزيادة في الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، والتأكيد على فرضية فعالية السياسة النقدية في المدى القصير وعدم فعالية السياسة المالية. كما أكدت نتائج اختبار السببية فعالية السياسة النقدية، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن هناك تأثير باتجاه واحد من عرض النقود باتجاه الناتج المحلي الإجمالي مؤكدة بذلك فعالية السياسة النقدية الناتج المحلي الإجمالي. (اوس، 2012)

2. نموذج Saint-Louis

إن الدلائل التطبيقية لأثر السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي غير حاسمة، ويرجع هذا إلى وجود منهجين بحثيين مختلفين نجم عنهما نتائج متباينة، فالمنهجية البحثية الأولى تعتمد على تقدير نماذج هيكلية، ويتكون هذا النوع من النماذج القياسية من عدد كبير جدا من المعادلات، وتعد نماذج (IS-LM) شكلا مبسطا

من النماذج الهيكلية، ويتم في النماذج الهيكلية دراسة العلاقة بين الدخل والسياسة المالية والنقدية بشكل غير مباشر، وقد استخدم هذا النوع من النماذج بشكل واسع من قبل مؤيدي المدرسة الكينزية.

أما المنهجية البحثية الثانية، فهي تعتمد على النماذج القياسية المختصرة (Reduced Form Models) التي تربط بين الدخل والسياسة المالية والنقدية بشكل مباشر، وهذا النوع يمتاز بسهولة تطبيقه مقارنة بالنماذج الهيكلية المعقدة، وقد تم بناء أول نموذج قياسي مختصر سنة 1964، من قبل رائد المدرسة النقدية (Milton Friedman) وزميله الاقتصادي (David Meiselman) وقد وجهت انتقادات عديدة لنموذج (Friedman-Meiselman)، الأمر الذي أثار سلبا على مصداقية النتائج التي توصلوا إليها، والتي اتخذت اتجاهها أحاديا داعما لوجهة النظر النقدية حول أهمية وفعالية السياسة النقدية وعدم فعالية السياسة المالية. (مجلخ، 2017)

لقياس الكفاءة النسبية بين السياسة النقدية والمالية قام الاقتصاديان (Jordon-Anderson, 1968) اللذان كانا يعملان في بنك الاحتياطي الفيدرالي في (St.louis) بتطوير نموذج هيكلية لدالة الطلب الكلي والمتكون من إحدى عشر معادلة سلوكية (الجنابي، 2012)، سمي هذا النموذج بنموذج ذو الصيغة المختصرة حيث أنه يربط بين الإنفاق والنتائج مباشرة بتغيرات السياسة النقدية والمالية، وأن فعالية السياسة المالية في الاقتصاد تعتمد على استمرار السياسة النقدية، وأصبح هذا النموذج يعرف بنموذج سانت لويس ويمكن كتابة معادلة سانت لويس من خلال الصيغة التالية (الرحمان، ديسمبر 2017):

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n b_i M_{t-i} + \sum_{i=1}^n c_i G_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: Y_t : الناتج المحلي الإجمالي، M_t : عرض النقود بالمفهوم الواسع G_t : الإنفاق الحكومي، b_i, c_i : معاملات النموذج، ε_t : حد الخطأ العشوائي.

وفي هذا النموذج، يتم ربط التغيرات في الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) بأي فترة زمنية بالتغيرات الحالية والسابقة في كل من متغيرات السياسة النقدية ومتغيرات السياسة المالية، وتتضمن هذه المعادلة المتغيرات المالية والنقدية الخارجية التي تأخذ شكل سياسات (Policy Exogenous Variables)، بينما المتغيرات الخارجية الأخرى التي تؤثر على الدخل ولا تأخذ شكل السياسات كاستهلاك مثلا (Non- Policy Exogenous Variables)، يظهر أثرها في حد الخطأ العشوائي. وقد تم تقدير نموذج سانت لويس بداية باستخدام الفرق الأول للمتغيرات، وفي هذه الحالة فإن معاملات متغيرات السياسة النقدية والمالية المقدرة تمثل مضاعف السياسة النقدية ومضاعف السياسة المالية، ثم استخدمت فيما بعد التغيرات النسبية للمتغيرات (معدلات النمو) بدلا من الفروق الأولى وبالتالي فإن المعاملات المقدرة أصبحت تمثل المرونات. وبالرغم من شيوع استخدام نموذج سانت لويس، إلا أنه وجهت له العديد من الانتقادات الموجهة تحديدا إلى الافتراضات التي بني على أساسها هذا

النموذج، إذ يفترض هذا النموذج أن المتغيرات النقدية والمالية متغيرات خارجية، بمعنى أنها تتحدد من خارج النظام (Exogeneity Assumption)، وأن العلاقة السببية بين متغيرات السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) تسير عموماً باتجاه واحد من متغير السياسة النقدية إلى الناتج المحلي، وبعبارة أخرى، فإنه بالرغم من أن السياسة النقدية تؤثر وتتأثر بالناتج المحلي الإجمالي إلا أن أثرها على الناتج المحلي الإجمالي أقوى من أثر الناتج عليها. (مجلخ، 2017)

3. تحليل معطيات الدراسة

1.3. تحليل تطورات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2018:

تشير السياسة النقدية إلى جميع القرارات والإجراءات النقدية وغير النقدية التي تهدف إلى التأثير على النظام النقدي، أو أنها كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي سواء كانت عملة أو سندات حكومية، أو أنها سياسة البنك المركزي للسيطرة على العرض والطلب وسعر الفائدة والأرصدة النقدية (المهر، 1989)، كما تشير إلى كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومرنة (رحيم، 2008، صفحة 175)

وقد كان لانتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق تأثير على السياسة النقدية، من خلال صدور قانون النقد والقرض (90-10) تم بموجبه إبراز مختلف أدوات السياسة النقدية وأهدافها، ومنح استقلالية أكبر للمنظومة المصرفية بعيداً عن القرارات الإدارية، وتوضيح علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية من جهة وعلاقته مع الخزينة العمومية من جهة أخرى.

أ- تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1999):

هذه الفترة كانت فاصلة في تاريخ السياسة النقدية بالجزائر بسبب إصدار قانون النقد والقرض (90-10) في بداية هذه المرحلة من جهة والاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جهة أخرى، وما نجم عنهما من تأثير واضح المعالم على مؤشرات السياسة النقدية، وسنوضح هذا فيما يلي:

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	المجموع النقدي M1 (مليار دج)	الكتلة M2 النقدي (مليار دج)	نسبة السيولة (%)	الموجودات الخارجية الصافية (مليار دج)	قروض القطاع العام (مليار دج)	قروض القطاع الخاص (مليار دج)	معدل التضخم (%)	معامل الاستقرار النقدي
1990	271.4	343.00	61.6	6.35	201	46	18	0.36
1991	325.93	416.20	47.0	24.28	250.1	75.8	26	0.37

1.11	26.5	76.1	332.1	22.64	49.4	519.90	370.37	1992
2.02	27.3	77.2	142.0	19.6	54.0	627.42	448.58	1993
0.61	29	96.8	208.0	60.4	49.1	723.51	477.14	1994
0.3	29.8	103.5	461.0	26.3	40.7	799.6	521.6	1995
0.53	18.7	137.8	639.0	133.9	36.6	915.1	591.7	1996
2.23	5.7	108.7	632.6	350.3	39.9	1085.5	675.6	1997
10.61	5	204.2	702.0	280.7	46.3	1287.9	813.7	1998
0.92	2.6	274.8	875.9	196.6	46.0	1463.4	885.5	1999

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات ONS (حوصلة احصائية 1962-2011)

نلاحظ من خلال الجدول (01) أن الكتلة النقدية M2 في الجزائر بمفهومها الواسع عرفت منذ سنة 1990 تزايد مستمرا، حيث كانت عند حدود 343.00 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 723.51 مليار دج سنة 1994، ويرجع السبب في ذلك إلى التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشأ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، في ظل السياسة النقدية التوسعية المتبعة خلال هذه الفترة برزت ملامح ضغوط تضخمية خاصة خلال فترة (1992-1993)(خالدي، 1996، صفحة 196) حيث وصل معدل التضخم سنة 1992 و1993 إلى نسبة 1.11% و 2.02% على التوالي، واستمرت الكتلة النقدية M2 في الارتفاع لتصل 1463.4 مليار دج سنة 1999، وأهم ما يميز السياسة النقدية خلال المرحلة أنها كانت تقشفية تم بموجبها إيقاف التمويل بالعجز والحد من حجم الإنفاق العام الموجه للمؤسسات العمومية، وكذا تخفيض قيمة العملة الوطنية وتجميد نظام الأجور، وتم إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار برنامج التعديل الهيكلي سعيا لحد من نمو الكتلة النقدية M2 (بوزعور، 2008، صفحة 190)، أما بنسبة للمجموع النقدي M1 شهد هو الآخر قفزة في هذه المرحلة إذ كان عند حدود 221.4 مليار دج سنة 1990 ليصل سنة 1999 إلى 885.5 مليار دج.

ويبين الجدول رقم (01) أن نسبة السيولة والتي تمثل نسبة الالتزامات السائلة من الناتج الداخلي الخام أنها مرتفعة خلال فترة (1990-1994) بسبب الإنتاج النقدي الذي تجاوز 50%، يفيد أن نمو الكتلة النقدية يفوق الناتج المحلي الخام، مما يوحي بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد يجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية. لتأتي فترة (1995-1999) التي عرفت السيولة فيها انخفاضا، تزامنا مع تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

ومن خلال الجدول السابق تبين خاتمة مؤشر الموجودات الخارجية الصافية خلال فترة (1990-1993) أنها كانت تتميز بضعف خلال هذه الفترة بسبب تراجع عوائد المحروقات التي هي أساس هذا المؤشر وأهم مكون له، وتحسنت سنة 1994 ليعود الانخفاض مجددا سنة 1995، وفي سنة 1996 تحسنت الأوضاع حيث وصلت الموجودات الخارجية الصافية إلى 133.9 مليار دج واستمرت في الارتفاع، هذه التطورات على مستوى الموجودات الخارجية الصافية سببها تغيرات أسعار البترول. وفي جانب تمويل القروض من خلال المقارنة بين حصة القطاع العام

والقطاع الخاص، نلاحظ أن القطاع العام كان يحوز التمويل الأكبر خلال الفترة (1990-1999)، وهذا راجع في الأساس إلى توجه الجزء الأكبر من التمويل لصالحه في صورة تمويل مشاريع الاستثمار للمؤسسات العمومية من قبل المصارف العمومية (بخلف، 2003، صفحة 108).

نلاحظ من خلال الجدول (01) أيضا أن معدل التضخم بالجزائر عرف ارتفاعا مستمرا حيث كان عند مستوى 18% سنة 1999 ليبلغ سنة 1992 نسبة 26.5%، واستمر في الارتفاع ليبلغ أقصى معدل له سنة 1995 بنسبة 29.8% بسبب وجود سيولة واسعة في الاقتصاد، ليسجل انخفاض في السنوات الموالية فبلغ أدنى معدل لها سنة 1999 بنسبة 2.6% بسبب سياسة تحرير الأسعار التي انتهجتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى معدلات معقولة وظروف المرحلة، التي تميزت بارتفاع أسعار المحروقات التي كان لها الأثر البالغ في إحداث الاستقرار.

نلاحظ من خلال الجدول (01) خلال سنتي (1990-1991) بسبب وضعية الانكماش التي شهدتها الاقتصاد عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا من 0.36% إلى 0.37%، بخلاف سنة 1992 التي عرفت نوعا من الاستقرار النقدي عند نسبة تقارب 1%، أما سنة 1993 عرفت تضخما، و في سنتي 1994 و1995 عرفت انكماشاً حاداً في الاقتصاد بلغ 0.61% و0.3% على التوالي، واستمر على هذا الحال فبلغ سنة 1998 نسبة 10.1% مما يدل على وجود تضخم ليعود تحسن الاقتصاد فبلغ معامل الاستقرار النقدي سنة 1999 نسبة 0.92% وهو دليل على تحسن الأوضاع الاقتصادية وتسجيل الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

ب- تطور السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2018)

تميزت هذه المرحلة بتحقيق الاقتصاد الجزائري لمكاسب عديدة، تمثلت أهمها في تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي بسبب انتعاش أسعار البترول الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات السياسة النقدية، وسنعرج على حيثيات هذه المرحلة بالتحليل كميالي:

الجدول رقم (02) : مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	المجموع النقدي M1 (مليار دج)	الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	نسبة السيولة % (مليار دج)	الموجودات الخارجية الصافية (مليار دج)	قروض القطاع العام (مليار دج)	قروض القطاع الخاص (مليار دج)	معدل التضخم % (مليار دج)	معامل الاستقرار النقدي
2000	1034.9	1656.4	41.2	755.94	702.6	291.1	0.33	0.51
2001	1238.5	2473.5	58.71	1310.8	740.3	337.9	4.22	7.09
2002	1416.3	2901.5	64.15	1755.7	715.5	551.3	1.41	7.33
2003	1643.5	3299.5	62.82	2342.4	791.7	588.5	2.58	1.06
2004	2165.7	3644.4	59.24	3119.2	859.3	657.7	3.56	0.68
2005	2437.5	4070.4	53.82	4179.7	882.4	897.4	1.64	0.46
2006	3177.8	4827.6	50.53	5515	847.4	1058	2.53	1.29

2.62	3.53	1216	988.9	7415.5	64.0	5994.6	4233.6	2007
0.87	4.86	1413.6	1201.9	10747	62.98	6956.0	4964.9	2008
-0.34	5.34	1600.3	1485.2	10886	72.01	7178.7	4949.9	2009
0.76	3.91	1807.6	1640.6	11997	68.07	8162.8	5638.5	2010
1.02	4.52	1983.5	1742.4	13922.4	65.60	9526.2	7141.7	2011
1.40	8.89	2247.0	2040.2	14940	69.52	11015.1	7681.5	2012
3.24	3.26	2722.0	2434.0	15225.2	72.51	11945.8	8249.8	2013
4.39	2.92	3121.8	3388.6	15734.5	79.35	13677.1	9595.3	2014
0.035	4.78	3588.3	3688.2	15375.4	82.1	5,13704	9261.2	2015
0.23	6.40	3957.1	3952.2	12596.1	79.4	3,13816	9407	2016
5.25	5.74	4568.3	4311.3	11227.4	79.2	6,14974	10266.1	2017
/	4.29	5032.2	4943.6	9485.6	82.40	7,16636	11404.1	2018

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008، 2011، 2014، 2018).

يتضح من خلال الجدول (02) استمرار ارتفاع الكتلة النقدية M2 لتصل سنة 2001 إلى 2473.5 مليار دج مقابل 1656.4 مليار دج سنة 2000، والسبب الرئيسي يرجع لانتعاش أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي، وتزامن ذلك وبداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع لتبلغ 4070.4 مليار دج سنة 2002 و ما قيمته 7178.7 مليار دج بداية من سنة 2009 بسبب البرنامج التكميلي لدعم النمو، ومع تنفيذ البرنامج الخماسي الأول لدعم النمو 2010-2014 تطورت الكتلة النقدية M2 بشكل ملحوظ لتصل إلى 13677.1 مليار دج سنة 2014. كما نلاحظ أيضا ارتفاعا طفيفا في حجم الكتلة النقدية في كل من سنة 2015 وسنة 2016 عكس سنوات سابقة شهدت زيادة حجمها بشكل كبير، هذا الارتفاع الطفيف يعود لتراجع عائدات قطاع المحروقات بشكل ملحوظ بداية من منتصف سنة 2014، فانهتجت على إثرها سياسة نقدية تقشفية لامتنعاض آثار هذه المعضلة، بدأت بعدها الكتلة النقدية M2 بالتوسع بشكل جزئي سنتي 2017 و2018.

أما بخصوص السيولة شهدت ارتفاع نسبتها المحلية، بسبب تزامن الفترة وعديد البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة وحاجتها هي ومؤسساتها للسيولة لتطبيق هذه البرامج ميدانيا، ويضاف إليها وضعية النقد، حيث توسعت ظاهرة اكتناز السيولة النقدية وعدم إيداعها في المؤسسات النقدية والمالية. لتنخفض سنتي 2016 و2017، ويعود السبب إلى التغير القائم في ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر من جهة، وتزايد تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر من جهة أخرى، مما يعني تحول الودائع إلى نقد ورقي وهو ما يمثل عاملا مستقلا لاقطاع السيولة من النظام المصرفي، فمثلا سنة 2016 وحدها سجلت تداول مبلغ 389.1 مليار خارج بنك الجزائر.

أما الموجودات الخارجية الصافية بسبب وضعية إيرادات قطاع المحروقات المتغيرة وتغير أسعار النفط في السوق العالمي شهدت ارتفاعا متباينا، ففي سنة 2001 ارتفعت حصيلتها من 1310.8 مليار دج إلى 4179.7 مليار دج سنة، بسبب تحسن أسعار النفط وقتها، ثم انخفضت في سنة 2005 إلى 5515 مليار دج، لتسجل ارتفاع في السنوات الموالية فوصلت في بداية سنة 2014 حدود 15734.5 مليار دج. لتبدأ في التراجع بعدها وتستقر عند 9485.6 مليار دج سنة 2018.

وحصل القطاع الخاص على حصة الأسد من التمويل متفوقا على القطاع العام في فترة (2005-2018) تطبيقا لآليات اقتصاد السوق ودعمًا للاستثمارات الخاصة بمختلف القطاعات الإنتاجية والتنموية سعيا لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام. والاستمرار في العمل على تحرير الاقتصاد وفسح المجال للقطاع الخاص لتقديم قيمة مضافة في الاقتصاد.

أما التضخم فنلاحظ ارتفاع معدله إلى 4.2% سنة 2001 بعد أن كان عند 0.33% سنة 2000، هذا راجع لارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 بسبب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم في الفترة ما بين (2005-2009) فحققت سنة 2009 أعلى قيمة لها ب: 5.7% نتيجة انتهاج الحكومة سياسة نقدية توسعية وارتفاع أسعار المواد الأولية وتوسع الكتلة النقدية، ثم نتيجة لتحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي تراجع معدل تضخم سنة 2010 إلى 3.91%، وشهدت سنتي (2011-2012) ارتفاعا في معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق المالية العالمية ومخلفات الأزمة المالية العالمية وكذا رفع الأجر، ثم تراجع سنة 2013 إلى 3.26% نتيجة تخفيض قيمة العملة ليستقر المعدل السنوي سنة 2014 عند 2.92%. وبسبب قلة الأسواق التنافسية شهد معدل التضخم ارتفاعا وبالأخص سنة 2016 حيث وصل المعدل فيها إلى 6.40%، ويكتسي التضخم في هذه السنة بالتحديد طابعا هيكليا.

2.3. تحليل تطورات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:

السياسة المالية هي برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإردية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع (وراز، 2003، صفحة 61). وتتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي (غدير، 2010، صفحة 11).

وقد عرفت السياسة المالية في الجزائر العديد من التغيرات التي حصلت جراء القرارات والأنظمة المالية المعتمدة خلال كل ظرف اقتصادي تمر به البلد، خلال هذا المطلب سنتطرق بالتحليل لتطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أ- تحليل تطور عناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

الجدول رقم (03): تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دج

مجموع الإيرادات	الإيرادات العامة				السنة
	الإيرادات غير الجبائية		الإيرادات الجبائية		
	إيرادات استثنائية	إيرادات عادية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
160,20	-	5.20	78.80	76.20	1990
272,40	-	4.70	106.20	161.50	1991
316,80	-	6.40	109.10	201.30	1992
320,10	-	9.00	126.10	185	1993
234,20	28	8.06	175.96	222.18	1994
600,85	22.86	8.69	233.15	336.15	1995
825,16	27.10	11.46	290.60	496.00	1996
926,27	32.11	15.78	314.01	564.77	1997
744,52	51.42	14.71	299.33	378.56	1998
950,50	59.11	16.50	314.77	560.12	1999

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات ONS (حوصلة احصائية 1962-2011)

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الجبائية العادية للجزائر كانت في تزايد، إذ كانت عند حدود 78.80 مليار دج خلال سنة 1990 لتصل إلى 233.15 مليار دج سنة 1995، وخلال سنة 1997 بلغت 314.01 مليار دج، وهذا راجع إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، غير أن الجبائية العادية عرفت تدهورا إلى 299.83 مليار دج سنة 1998 نتيجة غياب المتابعة الجبائية الصارمة ونتيجة الغش والتهرب الضريبي، كما نلاحظ أيضا أن الإيرادات الجبائية البترولية خلال سنة 1990 كانت تقدر بـ 76.20 مليار دج ثم ارتفعت إلى 161.50 مليار دج سنة 1991 نتيجة ارتفاع الطلب على الموارد الجبائية البترولية، بسبب حرب الخليج واستمرت في الارتفاع حتى سنة 1997 حيث بلغت 564.77 مليار دج، ثم تراجعت سنة 1998 إلى 378.56 مليار دج بسبب انخفاض سعر برميل النفط.

فيما يخص النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999 فقد انتهجت الجزائر سياسة انفاقية توسعية، وهذا ما

يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-1999) الوحدة: مليار دج

مجموع النفقات	نفقات التجهيز		نفقات التسيير		السنة
	نسبتها من مجموع النفقات (%)	النفقات	نسبتها من مجموع النفقات (%)	النفقات	
142.50	33	45.60	67	96.90	1990
235.30	22	52.00	78	183.30	1991
308.70	24	72.60	76	236.10	1992
390.50	26	101.60	74	288.90	1993
461.90	26	117.70	74	344.72	1994
589.09	25	144.66	75	444.43	1995
724.61	25	147.01	75	550.60	1996
845.20	25	201.64	76	643.56	1997
875.74	25	211.88	75	663.86	1998
961.80	20	186.99	80	774.70	1999

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات ONS (حوصلة إحصائية 1962-2011)

- تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ووزارة المالية.

فمن خلال الجدول السابق نجد أن نفقات التسيير شهدت تزايدا مستمرا، حيث سنة 1990 كانت عند حدود 96.90 مليار دج أي مانسبته 67% من النفقات العامة، لتصل سنة 1991 إلى 183.30 مليار دج ب: 78% من النفقات العامة ويعود ذلك إلى قرار الحكومة برفع أجور رواتب العمال والمساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية سنة 1992، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تقليص حجم الإنفاق العام خاصة نفقات التسيير، إلا أنها استمرت في الارتفاع لتصل 444.43 مليار دج سنة 1995 و663.86 مليار دج سنة 1998، والتي كانت آخر سنة ضمن برنامج التعديل الهيكلي، كما بلغت 784.70 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80% من النفقات العامة.

بالنسبة لنفقات التجهيز في سنة 1990 قدرت ب: 45.60 مليار دج، أي ما نسبته 33% من النفقات العامة وشهدت ارتفاعا مستمرا لتصبح 101.60 مليار دج سنة 1993، وهذا الارتفاع يرجع إلى زيادة وتيرة المشاريع التي قامت بها الدولة في إطار المخططات التنموية، ففي فترة 1995 حتى 1998، عرفت نفقات التجهيز تطورا مستمرا بمعدل ثابت قدر ب: 25% من النفقات العامة للدولة، وفي سنة 1999 عرفت نفقات التجهيز انخفاضا وصلت قيمتها 186.99 مليار دج، أي ما نسبته 20% من إجمالي النفقات.

ب- تحليل تطور عناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

تميزت هذه المرحلة بتطبيق سياسة مالية توسعية بخلاف الفترة السابقة من خلال مختلف البرامج المسطرة :

الجدول رقم (05): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة (2000-2018) الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			%	المجموع	%	المجموع
2000	1138.9	1178.12	73	856.19	27	321.93
2001	1400.9	1321.03	73	963.63	27	357.40
2002	1570.3	1550.65	71	1097.72	29	452.93
2003	1520.50	1752.69	68	1199.04	32	533.65
2004	1599.30	1891.8	66	1251.1	34	640.7
2005	1719.80	2052.0	61	1245.1	39	806.9
2006	1828.90	2453.0	58	1437.9	42	1015.1
2007	1831.30	3108.5	53	1673.90	47	1434.6
2008	2763.00	4191.0	52	2217.70	48	1973.3
2009	2786.60	4246.3	54	2300.00	46	1946.3
2010	3081.50	4466.9	60	2659.00	40	1807.9
2011	2992.40	5731.4	66	3797.20	34	1934.2
2012	3455.65	7058.10	67	4782.60	32	2275.50
2013	2820.00	6092.10	69	4204.30	30	1887.80
2014	4218.99	6980.20	71	4994.80	28	1985.40
2015	4052.70	6741.40	46	3121.40	54	3620.00
2016	4047.43	7984.17	60	4807.33	40	3176.84
2017	6182.80	7389.3	64	4757.8	36	2631.5
2018	6714.20	6800	66	4500	34	2300

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008، 2011، 2014، 2018).

من خلال الجدول رقم (05) يتضح لنا أن الإيرادات العامة عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، حيث بلغت حوالي 3081.50 مليار دج سنة 2010 بعدما كانت 1138.9 مليار دج سنة 2000، كما عرفت انخفاضا في حجمها في سنة 2011 لتبلغ 2992.40 مليار دج، أما سنة 2012 شهدت

تزايد ملحوظا حيث قدرت بـ3455.65 مليار دج بعد تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب عليها، وبالتالي المساهمة في زيادة الإيرادات الكلية لهذه السنة ثم سجل انخفاض في الإيرادات سنة 2013 لتبلغ 2820.00 مليار دج بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية للمحروقات. كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول انخفاض في الإيرادات العامة لسنة 2015 إلى 4052.70 مليار دج، بعد أن كانت 4218.99 مليار دج سنة 2014 نظرا لتأثيرات انخفاض أسعار النفط صيف سنة 2014، حيث بلغ سعر البرميل الواحد سنة 2015 حدود 49.490 دولار أمريكي بعد ما كان 96.29 دولار أمريكي سنة 2014، كما نلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت تدهورا خلال سنة 2016 لتبلغ 4047.43 مليار دج، لشهد بعدها سنتي 2017 و 2018 نوعا من التحسن على مستوى الإيرادات العامة بسبب زيادة الضرائب العادية وارتفاع سعر البترول، حيث بلغت الإيرادات العامة لسنة 2018 حوالي 6714.2 مليار دج.

من نفس الجدول نجد أن النفقات العامة خلال هذه الفترة شهدت ارتفاعا مستمرا بسبب اعتماد الدولة على السياسة الاتفاقية التوسعية، فنلاحظ أن حجمها بلغ سنة 2000 حدود 1178.12 مليار دج لترتفع بعدها لتصل إلى 3108.50 مليار دج سنة 2007، وتزايدت النفقات العامة بمعدلات مرتفعة لتصل سنة 2014 إلى 6980.20 مليار دج. أما خلال الفترة 2015-2018 فقد عرفت النفقات العامة توسعا ضئيلا في حجمها، حيث بلغت 6741.40 مليار دج سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014، أين بلغت فيها النفقات العامة 6980.20 مليار دج، والهدف من ضخ زيادة على مستوى الإنفاق العام استكمال المشاريع الجاري إنجازها، وهذا التحسن استمر سنة 2016 حيث بلغ 7984.17 مليار دج، لينخفض مستوى الإنفاق العام في السنتين المواليين 2017 و2018 ليصل حجم الإنفاق العام إلى 7389.3 مليار دج و6800 مليار دج على التوالي، في ظل سعي الحكومة لترشيد النفقات ضمن مخطط التمويل غير تقليدي سنة 2017.

3.3. تحليل وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

أ- تحليل وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

لقد شهدت الجزائر فترة التسعينات من القرن الماضي أزمة اقتصادية خانقة، حيث بدأت تظهر نتائج الأزمة البترولية لسنة 1986، وهذا من خلال ارتفاع المديونية الخارجية وخدماتها، تراجع حصيللة الصادرات أمام النمو المتسارع للواردات، ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة. من جانبه النمو الاقتصادي سجل معدلات نمو ضعيفة في بداية هذه الفترة.

الجدول رقم (06): معدلات النمو العام وبعض المعدلات القطاعية في الجزائر 1990-1999

السنة	نتائج م إجمالي (مليار دج)	النمو العام (%)	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	البناء والأشغال العمومية (%)	الصناعة خارج المحروقات (%)	الخدمات (%)
1990	554.3	0.8	4.1	-6.2	-3.1	3.5	2.7
1991	862.16	-1.2	0.9	15.4	-7.9	-0.7	-0.5
1992	1074.7	1.6	1.1	2.0	0.4	-5.6	3.1

-0.35	-1.3	-4	-4.4	-0.8	-2.2	1189.72	1993
2.3	-2.2	0.9	-5	-0.4	-0.2	1487.4	1994
2.4	-1.4	2.7	15.0	4.1	3.8	2004.90	1995
6.0	-8.7	4.5	23.7	3.6	4.4	2570.00	1996
5.4	-3.8	2.5	-13.5	6.0	1.1	2771.30	1997
7.9	8.4	2.4	11.4	4.0	5.1	2803.10	1998
5.7	1.6	1.4	2.7	6.1	3.2	3215.10	1999

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات ONS (حوصلة احصائية 1962-2011)

من خلال الجدول السابق ولنفس السبب السابق نلاحظ أن معدلات نمو قطاع المحروقات كانت ضعيفة ماعدا سنة 1990 التي وصل فيها معدل نمو القطاع 4%، أما قطاع الفلاحة فقد كانت معدلات نموها محصورة بين 6.2% و2% باستثناء سنة 1991 حيث بلغت 15.4% ويرجع سبب تغير معدل نمو قطاع الفلاحة أساسا للارتباط الوثيق بين إنتاج القطاع والظروف المناخية، وشهد قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات معدلات نمو ضعيفة في أغلب السنوات، أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد سجل معدلات نمو ضعيفة نتيجة سياسة الدولة في التخلي عن الكثير من المؤسسات العمومية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

خلال الفترة 1995-1999 شهدت معدلات النمو تحسنا خلال هذه الفترة، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 1998 بـ 5.1% تزامنا وتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، في حين سجلت أدنى مستوى لها سنة 1997 بـ 1.1%. أما بخصوص قطاع الفلاحة شهد خلال سنتي 1995 و1996 معدلات نمو مرتفعة كان لها الأثر في المساهمة برفع القيمة المضافة مما يؤدي لزيادة معدل النمو العام، وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو متواضعة بسبب تراجع حجم الاستثمار العام والخاص، في حين عرف معدل نمو قطاع الصناعة تدهورا كبيرا نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة باستثناء سنة 1998 سجل القطاع أقصى معدل نمو له بـ 8.4%، أما قطاع الخدمات هو كذلك حقق معدلات نمو جيدة حيث بلغ معدل نمو القطاع سنة 1998 حوالي 7.9%.

ب- تحليل وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أنه وخلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا بين الارتفاع والتراجع، حيث نلاحظ أن النمو العام في هذه الفترة حقق معدلات حسنة نتيجة لارتفاع أسعار البترول وتحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي خلف تحسن المناخ العام للاستثمار بالجزائر فانعكس هذا الواقع على قطاعات حيوية كالمحروقات فقد سجلت هي الأخرى معدلات نمو حسنة، إضافة لقطاع الفلاحة الذي حقق قفزة واضحة بلغ أقصى معدل نمو للقطاع 13.5% سنة 2001، وهذا راجع لانتهاج الدولة سياسة الدعم للقطاع واستهداف زيادة إنتاجيته، وبخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد حقق هو الآخر

ارتفاعا بسبب حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع السكن والبنية التحتية، كما ارتفعت معدلات نمو قطاع الصناعة بشكل كبير حيث بلغ أقصى معدل نمو للقطاع 6.2%، والملاحظ كذلك خلال هذه الفترة تحقيق قطاع الخدمات معدلات نمو حسنة كذلك كانت محصورة بين 3.7% و 7.7%.

الجدول رقم (07): معدلات النمو العام وبعض المعدلات القطاعية في الجزائر للفترة 2000-2018

السنة	نتاج م إجمالي (مليار دج)	النمو العام (%)	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	البناء والأشغال العمومية (%)	الصناعة (%)	الخدمات (%)
2000	4123.50	2.2	4.9	-5	5.1	1.3	5.1
2001	4257.00	2.7	-1.6	13.5	2.8	5.0	3.8
2002	4541.90	4.8	3.7	-1.3	8.2	5.2	5.3
2003	5266.82	6.9	8.8	19.7	5.5	5.9	4.2
2004	6127.50	5.2	3.3	3.2	8.0	6.2	7.7
2005	7564.6	5.1	5.8	1.9	-4.5	3.4	9.7
2006	8512.2	2.0	-2.5	4.9	-2.2	3.5	6.4
2007	9408.3	3.0	0.9	5.0	-3.9	3	10.1
2008	11042.8	2.4	-2.3	-5.3	1.9	6.2	8.6
2009	10034.3	2.1	-1.9	6.2	3.5	8.5	7.7
2010	11991.0	3.6	4.9	-5	1.3	5.1	5.1
2011	14520.0	2.8	-1.6	13.5	5.0	2.8	3.8
2012	15843.0	3.3	3.7	-3	5.2	8.2	5.3
2013	16750.0	2.8	8.8	/	/	/	4.2
2014	17731.0	3.6	3.3	2.5	3.9	6.8	7.7
2015	16702.1	3.9	5.6	7.6	4.6	5.3	5.9
2016	17406.7	3.3	7.7	1.8	3.8	5	2.9
2017	18906.6	2.2	-2.4	1.2	4.8	4.4	3.8
2018	20189.6	2.3	-5	6	5	5.6	2.6

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008، 2011، 2014، 2018).

- ONS. Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques n° 197/2016, Série E : Economie N° 85.

خلال الفترة 2005-2009 نلاحظ انخفاض معدلات النمو وتزامنت هذه الفترة مع مخلفات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في الطلب على البترول، فسجل قطاع المحروقات معدلات نمو سالبة في أغلب سنوات هذه الفترة، أما قطاع الفلاحة فقد شهد تحسن ملحوظ في معدل نموه باستثناء سنة 2008 التي سجل فيها معدل سالب بـ 5.3% بسبب الجفاف ليرتفع في السنة الموالية 2009 ليصل حوالي 6.2%، بفعل تحسن مردود الحبوب، وبخصوص قطاع الصناعة لم يشهد القطاع تحسنا ملحوظا إلا في سنة 2009.

بداية من سنة 2010 شهد النمو الاقتصادي نتائج متقلبة خلال هذه الفترة، حيث حقق أقصى نسبة له سنة 2015 بـ: 3.9%، كما أن قطاع المحروقات سجل نتائج متقلبة هو الآخر بين سنة وأخرى خلال هذه الفترة، أين حقق سنة 2011 معدل نمو سالب بـ: 1.6%، ليرتفع في السنتين الموالتين ويحقق معدلات نمو حسنة كانت أقصى قيمة لها سنة 2013 بـ: 8.8%، ليعاود الانخفاض مجددا سنة 2014 ليحقق نسبة 3.3% بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول صيف سنة 2014، أما قطاع الفلاحة والصناعة فقد تم تسجيل في كل منهما قيم حسنة سنة 2011 بواقع 13.5% و 5.0% على التوالي لكل قطاع، بينما يعزى نمو قطاع الصناعة ثلاث سنوات الأخيرة تحديدا إلى نمو صناعة الحديد والصلب والتعدين والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك، وبالنسبة لقطاعي الأشغال العمومية والخدمات تم تحقيق معدلات نمو عند المستوى المعهود بهما في أغلب السنوات، باستثناء سنة 2011 بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية أين حقق أدنى معدل نمو له بـ: 2.8% وسنة 2018 بالنسبة لقطاع والخدمات بواقع 2.6%.

4. عرض نتائج الدراسة:

1.4. تقديم متغيرات الدراسة:

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، أي أن حجم العينة المستخدمة هو 29 مشاهدة، حيث تمثل الجزائر مجتمع الدراسة.

- متغيرة الناتج المحلي الإجمالي: باعتباره مؤشرا على مستوى النشاط الاقتصادي، ومقياسا للنمو الاقتصادي ونرمز لها بـ: GDP.
- متغيرة الإنفاق العام: باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية، والأكثر استعمالا للتأثير على حجم الطلب الكلي، ونرمز لها بـ: G.
- متغيرة الكتلة النقدية: باعتباره من أدوات السياسة النقدية ذات الآثار البارزة على النشاط الاقتصادي، ونرمز لها بـ: M2.

2.4. عرض ومناقشة نتائج الدراسة

غالبا ما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية غير مستقرة، وهذا ما ينتج عنه الانحدار الزائف، ولهذا فإنه يجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية قبل تقدير العلاقة في المدى الطويل، وتكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن (Guy، 1990، صفحة 282). ولتأكيد استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام والجذر الأحادي، وذلك باستخدام اختبارات "Dickey-Fuller"، حيث يتم تحديد درجة التأخير للسلاسل الزمنية محل الدراسة،

بغية تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي، وهذا بالاعتماد على معياري كل من "Akaike" و "Schwarz".

1.2.4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

باستعمال اختبار "Dickey-Fuller" سنقوم بدراسة استقرارية متغيرات النموذج، أي: GDP_t ، G_t و $M2_t$ ، والجدول التالي يبين درجة تأخير الاختبار ونتائجه بالنسبة لكل من السلاسل الأصلية، ودرجة تأخير الاختبار ونتائجه بالنسبة لسلاسل الفروق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار "Dickey-Fuller" على باقي متغيرات النموذج

استقرارية سلاسل الفروق الأولى					استقرارية السلاسل الأصلية						
π_{tab}	π_{cal}	النموذج	درجة التأخير	السلسلة	π_{tab}	π_{cal}	النموذج	درجة التأخير	السلسلة		
3.58-	3.92-	ϕ	0	ΔGDP_t	-3.58	-1.59	ϕ	0	GDP		
1.96	0.55	β			M3	1.96	2.08			β	M3
1.96	0.49	α			M3	1.96	-0.85			α	M3
2.97-	3.87-	ϕ			M2	-2.97	1.69			ϕ	M2
1.96	1.41	α				1.96	1.36			α	
1.95-	2.99-	ϕ				M1	-1.95			4.55	
-3.60	-3.98	ϕ	2	ΔG_t	-3.58	-1.82	ϕ	0	G_t		
1.96	0.18	β			M6	1.96	2.08			β	M3
1.96	0.53	α				1.96	-0.77			α	
-2.98	-4.92	ϕ				M5	-2.97			0.28	
1.96	1.08	α			1.96		1.81			α	
-1.95	-2.84	ϕ			M4		-1.95			2.25	ϕ
-3.58	-4.53	ϕ	M3	$\Delta M2_t$	-3.58	-4.48	ϕ	0	$M2_t$		
1.96	1.46	β			1.96	2.50	β				

1.96	0.12	α				1.96	0.22	α			
-2.97	-3.38	φ	M2			-2.97	-3.33	φ	M2		
1.96	1.51	α				1.96	2.69	α			
-1.95	-2.93	φ	M1			-1.95	-1.82	φ	M1		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews10).

✓ نتائج اختبار (ADF) على السلاسل الأصلية:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بمقارنة القيم المطلقة للإحصاء المحسوبة π_{cal} بالنسبة لمعلمة الجذر الأحادي في السلاسل الزمنية الأصلية نجد أنها أصغر من القيم المطلقة للإحصاء المجدولة π_{tab} ، هذا ما يعني وجود الجذر الأحادي.

✓ نتائج اختبار (ADF) على سلاسل الفروق من الدرجة الأولى:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بمقارنة القيم المطلقة للإحصاء المحسوبة π_{cal} بالنسبة لمعلمة الجذر الأحادي في سلاسل الفروق من الدرجة الأولى نجد أنها أكبر من القيم المطلقة للإحصاء المجدولة π_{tab} ، هذا ما يعني عدم وجود الجذر الأحادي. كما نلاحظ أيضا عدم وجود مركبة اتجاه عام في كل السلاسل. ومنه تكون سلاسل الفروق من الدرجة الأولى مستقرة.

وكنتيجة عامة لاختبار "Dickey-Fuller" على كل متغيرات الدراسة ($GDP_t, G_t, M2_t$) نجد أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي:

$$\Delta GDP_t \rightarrow I(0) \Rightarrow GDP_t \rightarrow I(1)$$

$$\Delta G_t \rightarrow I(0) \Rightarrow G_t \rightarrow I(1)$$

$$\Delta M2_t \rightarrow I(0) \Rightarrow M2_t \rightarrow I(1)$$

2.2.4. اختبار التكامل المشترك:

حسب النتائج التي تحصلنا عليها سابقا وجدنا أن السلاسل ($GDP_t, G_t, M2_t$) متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها تصبح مستقرة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، كما أن بعضها يخضع لمركبة الاتجاه العام، والحد الثابت موجود في بعضها وغير موجود في البعض الآخر، هذا ما يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات "Johansen".

وفي ظل المعطيات والنتائج سنركز على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR)، ووجود الثابت وغياب مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك.

الفرضية الثانية: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR)، ووجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك.

- تحديد درجة تأخير النموذج (VAR):

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير النموذج (VAR)، وهذا بالاعتماد على معياري "Akaike" و "Schwarz"، وبالأستعانة ببرنامج (EViews 10) كانت قيم هذين المعيارين كما يلي:

الجدول رقم (09): تحديد درجة تأخير النموذج (VAR)

درجة التأخير	P = 1	P = 2	P = 3	P = 4
Akaike	30.51	30.82	30.68	30.76
Schwarz	31.02	31.28	31.34	31.37

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews10).

بالاعتماد على معياري "Akaike" و "Schwarz"، نجد أن درجة تأخير النموذج (VAR) هي P=1.

- اختبار التكامل المشترك لـ "Johansen":

وجدنا في المرحلة السابقة أنّ التأخير المقبول للمسار VAR(P) هو P=1، ومنه سنجري الاختبار على نموذج للمسار VAR(1)، وذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

الفرضية الأولى: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR)، ووجود الثابت وغياب مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك (CE)

الجدول رقم (10): نتائج اختبار "Johansen" للفرضية الأولى

Date: 10/31/20 Time: 22:33				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GDP G M2				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.768814	54.86952	29.79707	0.0000
At most 1	0.389064	13.86255	15.49471	0.0868
At most 2	0.002326	0.065201	3.841466	0.7984
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10).

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية:

$$i/H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii/H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii/H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

في الاختبار (i) نقبل الفرضية H_1 ، لأن إحصاءة "Johansen" أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 54.86؛ أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة فهي (29.79).

أما في الاختبارات (ii)، (iii) فنقبل الفرضية H_0 ، لأن إحصاءة "Johansen" أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: (13.86)، (0.06)، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة فهي على التوالي: (15.49)، (3.84) على التوالي.

ومنه لدينا $\text{rang}(\Pi) = 1$ ، أي أن عدد علاقات التكامل المشترك هو 1.

الفرضية الثانية: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR)، ووجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك (CE).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار "Johansen" للفرضية الثانية

Date: 10/31/20 Time: 22:36				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)				
Series: GDP G M2				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.770918	62.11434	42.91525	0.0002
At most 1	0.425391	20.85141	25.87211	0.1858
At most 2	0.173560	5.337576	12.51798	0.5486
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

في الاختبار (i) نقبل الفرضية H_1 ، لأن إحصاءة "Johansen" أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 62.11؛ أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة فهي (42.91).

أما في الاختبارات (ii)، (iii) فنقبل الفرضية H_0 ، لأن إحصاءة "Johansen" أصغر من القيمة الحرجة لها حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: (20.85)، (5.33)، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة فهي على التوالي: (25.87)، (12.51) على التوالي.

ومنه لدينا $\text{rang}(\Pi) = 1$ ، أي أن عدد علاقات التكامل المشترك هو 1.

هذا يعني أن الناتج المحلي مترامن مع بقية المتغيرات؛ أي وجود توليفة خطية ساكنة بين النمو (ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي) ومتغير الكتلة النقدية كمثل للسياسة النقدية والنفقات كمثل للسياسة المالية مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل، بحيث تظهر سلوكا متشابها. وطالما أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي ومتغيرات السياسة النقدية والمالية، إذن لا بد من تقدير مدى واتجاهات المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي.

3.2.4. تقدير معادلة التكامل المشترك لEngle-Granger

لتقدير معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لEngle-Granger نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية،

والتي كانت نتائجها كما يلي:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك لEngle-Granger

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 11/01/20 Time: 18:55				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.332703	0.139896	2.378219	0.0305
M2	0.652501	0.161292	4.045454	0.0004
C	710.4470	319.9013	2.220832	0.0349
R-squared	0.977584	Mean dependent var		8648.991
Adjusted R-squared	0.975924	S.D. dependent var		7114.942
S.E. of regression	1103.990	Akaike info criterion		16.94589
Sum squared resid	32907435	Schwarz criterion		17.08601
Log likelihood	-251.1883	Hannan-Quinn criter.		16.99071
F-statistic	588.7550	Durbin-Watson stat		1.764120
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10)

بناء على نتائج التقدير تأخذ معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لEngle-Granger الشكل التالي:

$$GDP_t = 710.44 + 0.3327 \cdot G_t + 0.6525 \cdot M2_t$$

$$(2.2208) \quad (3.9049) \quad (4.0454)$$

$$n = 30 \quad R^2 = 0.9775 \quad F\text{-Stat} = 588.75 \quad DW = 1.7641$$

حيث: (.) : إحصائية Student المحسوبة.

من خلال نتائج التقدير يكون التقييم الاقتصادي للنموذج كما يلي:

- بالنسبة للحد الثابت: $c(\hat{1}) = +710.44$ ، أي أن هناك جزء ثابت من الناتج المحلي الإجمالي مقداره 710.44 مليار دج لا يتأثر بتغير المتغيرات المستقلة.
- بالنسبة لمعلمة الإنفاق العام: $c(\hat{2}) = +0.3327$ ، أي أن تغير الإنفاق العام بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي في نفس الاتجاه بـ: 0.3327 وحدة، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

○ بالنسبة لمعلمة الكتلة النقدية: $c(\hat{3}) = +0.6525$ ، أي أن تغير الكتلة النقدية يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي في نفس الاتجاه بـ: 0.6525 وحدة، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

من الناحية الاحصائية نجد أن معامل التحديد $R^2 = 0.9775$ ، أي أن ما نسبته 97.75% من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي مفسرة بتغيرات كل من الإنفاق العام والكتلة النقدية، بينما النسبة المتبقية والمقدرة بـ: 02.25% فهي مفسرة بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. أما المعنوية الجزئية لمعاملات النموذج، فمن خلال اختبار STUDENT نجد أن الاحصاء المحسوبة لكل معلمة من معاملات النموذج أكبر من الاحصاء الجدولة $St_{(27)}^{2.5\%} = 2.052$ ، وبالتالي فإن كل معاملات النموذج ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، بينما يشير اختبار FISCHER إلى المعنوية الكلية لمعادلة التكامل المشترك طويلة الأجل، حيث أن إحصائية FISCHER الجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ تكون كما يلي: $F_{(2,27)}^{5\%} = F_{(k-1, n-k)}^{\alpha=5\%} = 3.35$ ، ومن خلال مقارنة الإحصائيتين نجد: $(F_{cal} = 588.27) > (F_{(2,40)}^{5\%} = 3.35)$ ، أي أن معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ: ENGLE و GRANGER مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$. بينما تشير احصاء DW إلى غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء في معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ: ENGLE و GRANGER. وبما أن معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ: Engle و Granger مقبولة إقتصادياً، إحصائياً وقياسياً فإن شكلها النهائي يكون كما يلي:

$$GDP_t = 710.44 + 0.3327 \cdot G_t + 0.6525 \cdot M2_t$$

من خلال نموذج Engle-Granger يتأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو، حيث يقوم منهج أنجل غرانجر على مرحلتين، الأولى تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والثانية تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبثثة لفترة واحدة. وحتى يتم اعتماد اختبار نموذج تصحيح الخطأ لابد من التأكد من استقرارية بواقي انحدار التكامل المشترك.

4.2.4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ لديناميكية العلاقة قصيرة الأجل:

بعد تقدير معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ: Engle-Granger، وبعد اختبار استقرارية بواقي التقدير، نقوم بإدخالها في معادلة المدى القصير بفترة إبطاء واحدة بعد تحويل بقية المتغيرات إلى متغيرات مستقرة، ثم نقوم بتقدير النموذج المسمى بنموذج تصحيح الخطأ لـ: Engle-Granger، والجدول الآتي يبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DGGP Method: Least Squares Date: 11/01/20 Time: 19:45 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	77.55195	217.3988	0.356727	0.7244
DG	0.152325	0.328161	0.464177	0.6467
DM2	1.069106	0.331903	3.221143	0.0036
ECT(-1)	-0.287949	0.132182	-2.178415	0.0395
R-squared	0.381189	Mean dependent var		734.5858
Adjusted R-squared	0.303837	S.D. dependent var		841.8188
S.E. of regression	702.3830	Akaike info criterion		16.07840
Sum squared resid	11840207	Schwarz criterion		16.26871
Log likelihood	-221.0976	Hannan-Quinn criter.		16.13658
F-statistic	4.928009	Durbin-Watson stat		1.504009
Prob(F-statistic)	0.008309			

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10).

وبالتالي يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ ل: Engle-Granger كمايلي:

$$\Delta \hat{GDP}_t = 77.5519 + 0.1523 \cdot \Delta G_t + 1.0691 \cdot \Delta M2_t - 0.2879 \cdot ECT_{t-1}$$

(0.3587) (0.4641) (3.2211) (-2.1784)

$n = 29$ $R^2 = 0.3811$ $F_{cal} = 4.9280$

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ القصير المدى نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية 5%، مع إشارته السالبة، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.2879) إلى أن سرعة التعديل في الأجل القصير هي 28.79% خلال مدة زمنية مقدارها سنة، والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن في العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يحتاج لمرور 03.47 سنة لاستعاب كامل الصدمة أو التغيرات التي تطرأ على كل من الانفاق العام والكتلة النقدية.

من جهة أخرى يشير معامل التحديد في نموذج تصحيح الخطأ والذي يساوي 0.3811، إلى ضعف جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي، وذلك لارتباطه بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات وأسعار البترول.

5. نتائج الدراسة ومناقشتها

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن أن نوجزها في مجموعة من النقاط والمتمثلة في ما يلي:

- ✓ أن الأزمة البترولية لسنة 1986 أدت إلى ظهور الاختلالات على المستوى الاقتصادي الداخلي والخارجي، حيث سجل النمو الاقتصادي معدلات ضعيفة. واستمرت الوضعية المتأزمة للاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات، أمام استفحال أزمة الديون الخارجية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية داخليا، فسجل النمو الاقتصادي معدلات جد ضعيفة تعكس حدة الأزمة الاقتصادية. ليعود التحسن إلى معدلات النمو خلال الفترة 1995-1999 رغم تذبذبه من سنة لأخرى، ويعود ذلك بالأساس إلى تحسن إنتاج القطاع الفلاحي وقطاع المحروقات.
- ✓ بداية من سنة 2000 ومع تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، تبنت الجزائر سياسة انفاقية توسعية هدفها رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان، فتميزت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بالارتفاع، والذي يعود أساسا إلى ارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات، بينما شهد النمو خارج قطاع المحروقات معدلات نمو متذبذبة في معظم القطاعات الاقتصادية، خاصة منها الفلاحي والصناعي. بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية الاستثناء الوحيد تقريبا خلال هذه الفترة.
- ✓ أثبت اختبار "Johansen" للتكامل المشترك أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، هذا يعني أنه هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.
- ✓ من خلال معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ: Engle و Granger:
 - معلمة الإنفاق العام تساوي 0.3327، وهي موجبة وذات معنوية احصائية، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، فكل تغير في الإنفاق العام بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي في نفس الاتجاه بـ: 0.3327 وحدة.
 - معلمة الكتلة النقدية تساوي 0.6525، وهي موجبة وذات معنوية احصائية، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي، فكل تغير في الكتلة النقدية بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي في نفس الاتجاه بـ: 0.6525 وحدة.
 - تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أكبر من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر، وبالتالي فإن الملاحظ أن هناك علاقة طردية ايجابية لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

✓ من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ نجد أن سرعة التعديل في الأجل القصير هي 28.79% خلال مدة زمنية مقدارها سنة، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يحتاج لمرور 03.47 سنة لاستيعاب كامل الصدمة أو التغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق العام والكتلة النقدية.

6. خاتمة :

شهدت كل من السياستين النقدية والمالية إصلاحات عميقة خلال فترة دراستنا (1990-2018)، حيث اتسمت السياسة النقدية منذ بداية سنة 1990 بعدديد التطورات بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، الذي وسع من صلاحيات البنك المركزي وحدد أدوات إدارة الائتمان بالبلد منها: تأطير القروض البنكية، ومعدلات الخصم والفائدة وكذا السوق النقدية ومعدل الاحتياطي الإجباري، وعادت مع العمل بهذه الأدوات الروح للقطاع النقدي فأصبح مؤثرا في النشاط الاقتصادي ووسيلة لتحقيق معدلات نمو عام لا بأس بها، أما أدوات السياسة المالية المتمثلة أساسا في النفقات والإيرادات العامة شهدت في أغلب سنوات دراستنا زيادة، وهو ما يؤكد نية دوائر صنع القرار الاقتصادي السعي نحو إرساء دعائم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الكلية. ومن خلال الدراسة القياسية تبين أن السياسة النقدية كانت تؤثر بدرجة أكبر على النمو الاقتصادي بالجزائر من السياسة المالية في المدى الطويل.

قائمة المراجع

**Guy, M. (1990). *Méthodes de prévision à court terme* .
Bruxelles : Edition Ellipses.**

الاصفر, ي. ي. (2015). قياس فعالية السياسة النقدية و المالية باستخدام نموذج سانت لويز . (St . louis)دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1985-2012).مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 45، العراق .

الجنابي, ن. م. (2012). نماذج السياسات النقدية و المالية مع تطبيق معادلة St. Louis على الاقتصاد العراقي .مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 07، العدد 22، العراق .

الرحمان, ي. ع. (ديسمبر 2017). دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويز للفترة 1990-2015.مجلة المعيار ، العدد 20، المركز الجامعي تيسمسيلت ، الجزائر .

المهر, خ. ع. (1989). التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و السياسة النقدية .الرياض ، السعودية : جامعة الملك سعود .

- اوس، أ. ح. (2012). دور السياسة المالية و السياسة النقدية في النمو الاقتصادي. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد '0'، العدد 08.
- بوزعرور، ع. (2008). السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية -حالة الجزائر للفترة 1990-2005. جامعة الجزائر ، الجزائر : اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .
- جوادي، ف. ط. (2019). اسقاط احداثيات نموذج سانت لويس (St.louis) على الاقتصاد الجزائري . مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد 09، العدد 02، جامعة الوادي ، الجزائر .
- خالدي، و. ا. (1996). المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. الجزائر : دار هومة .
- رحيم، ح. (2008). الاقتصاد المصرفي. قسنطينة ، الجزائر : دار البهاء للنشر .
- عبان، ق. أ. (s.d.). الآثار الطويلة و القصيرة الأجل للسياستين النقدية و الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للعملة و السياسات الاقتصادية ، المجلد 07، العدد 01.
- غدير، ه. (2010). السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري. دمشق ، سوريا : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب .
- مجلخ، و. ب. (2017). أثر السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 07.
- وراز، ح. ع. (2003). السياسات المالية. بيروت ، لبنان : الدار الجامعية .
- يخلف، ف. ب. (2003). تقييم سياسات الاصلاح المصرفي الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية -دراسة مقارنة لبعض الدول .-جامعة الجزائر ، الجزائر : اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .